فصلية الخطاب الاستراتيجي ٤
السنة الأولى – العدد الرابع– ربيع ٢٠٢٥م
الصفحات ١١٥ إلى ١٢٣

تداعيات الأزمة الأوكرانية على منطقة آسيا الوسطى

أنجيليك ديوسيكينا[١]

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٠٣/٠٩ تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٠٤/٠٤

الملخص

لقد حفّزت الأزمة الأوكرانية إعادة ترتيب للقوى الجيوسياسية في آسيا الوسطى، مُسلّطةً الضوء على النفوذ الروسي المتجذّر إقليميًا وطموحات الصين الناشئة. ورغم جهود دول آسيا الوسطى للحفاظ على علاقات خارجية متوازنة، إلا أنها تواجه اعتمادًا متزايدًا على موسكو من خلال تشابكات اقتصادية، مثل هجرة العمالة، وممرات العبور، ومشاريع البنية التحتية. في الوقت نفسه، تُوظّف الصين مبادرة الحزام والطريق والقمم الإقليمية لترسيخ موطئ قدم لها – وإن كان اقتصاديًا بالدرجة الأولى، مع محدودية نفوذها السياسي حتى الآن. وقد سرّع تراجع نفوذ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التحول نحو هيكلية ثنائية تُهيمن عليها روسيا والصين. وبينما تفتح هذه الديناميكية آفاقًا جديدة للتنمية والاستثمار، فإنها تُثير أيضًا مخاوف بشأن تراجع السيادة، والضعف الاقتصادي، والتواطؤ في التهرب من العقوبات. كما أن دور إيران المتنامي كمركز عبور يُرسّخ المنطقة بشكل أكبر في الشبكات غير الغربية الناشئة. تُحفّز هذه الأزمة الفرص وعدم الاستقرار، مما يُجبر آسيا الوسطى على خوض غمار مشهد عالمي متوتر ومتغير.

الكلمات المفتاحية: إعادة التنظيم الجيوسياسي، التبعية الاقتصادية، مبادرة الحزام والطريق، التهرب من العقوبات، البنية التحتية الإقليمية

[١]. الخبير الرئيسي في قسم دراسات الدفاع في مركز البحوث العسكرية الاستراتيجية (CMSR)

مقدمة

الأزمة الأوكرانية، بمعناها الأوسع، جزء من أزمة جيوسياسية ما بعد الاتحاد السوفيتي. لذلك، لا يمكن تحليلها بمعزل عن السياق الأوسع لعالم ما بعد الاتحاد السوفيتي. في الواقع، ستؤثر عواقب هذه الأزمة، أكثر من أي مكان آخر، على الدول الأكثر اعتمادًا على الاتحاد الروسي، والتي تقع ضمن نطاق نفوذه التقليدي؛ وهي تبعيات تتجلى في أبعاد اقتصادية وسياسية، بل وثقافية أيضًا.

ومن هنا تأتي أهمية تحليل التطورات في منطقة آسيا الوسطى في ضوء الحرب الأوكرانية وتحديد الاتجاهات الرئيسية في تطورها.

نفوذ روسيا في المنطقة؛ مقارنةً بالجهات الفاعلة الأخرى

أدى اندلاع الحرب الأوكرانية إلى زيادة وعي دول آسيا الوسطى، وخاصةً تلك الواقعة ضمن نطاق نفوذ روسيا، بالتهديدات المحتملة التي يشكلها هذا الصراع. النوع الأول من التهديدات ذو طبيعة سياسية. لطالما سعت دول المنطقة إلى الحفاظ على علاقات ودية مع روسيا، وهو ما يتجذر في نفوذ موسكو الاقتصادي والسياسي والعسكري العميق. ومع ذلك، فإن السياسة الرسمية لمعظم هذه الدول استندت إلى "التوازن"؛ وهو توازن يعتمد بشكل أكبر على دعم الجهات الفاعلة من خارج المنطقة مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وبدرجة أقل، الصين وتركيا. ومن الواضح أن الجهات الفاعلة التي تفتقر إلى حضور فعال وملموس في الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والثقافية للمنطقة، تكون في وضع أضعف في منافسة النفوذ الروسي.

تتمتع روسيا بحضور قوي في العديد من بلدان آسيا الوسطى:

في المجال الاقتصادي، تعتمد دول مثل قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان اعتمادًا كبيرًا على تدفق تحويلات العمال المهاجرين من روسيا. ولا يُمكن تعويض هذا الاعتماد غير المباشر على المدى القصير، إذ يكاد يكون من المستحيل نقل العمال المهاجرين إلى أسواق بديلة خلال فترة زمنية قصيرة.

في حالة كازاخستان، يتجلى الوجود الاقتصادي الروسي في استثمارات في الصناعات الرئيسية ومشاريع البنية التحتية، إلا أن اعتماد البلاد المباشر على الاقتصاد الروسي منخفض نسبيًا. ومع ذلك، تُعتبر البنية التحتية لنقل الموارد الطبيعية، وخاصةً النفط، إحدى نقاط الضعف الاستراتيجية لكازاخستان، حيث يُنقل أكثر من ٩٠٪ من صادرات البلاد النفطية عبر خط أنابيب CPC الذي يمرّ عبر الأراضي الروسية. وقد وفّر هذا الطريق نفوذًا كبيرًا لروسيا؛ فاعتبارًا من عام ٢٠٢٣، تم تعليق شحنات النفط من ميناء نوفوروسيسك أربع مرات لأسباب مختلفة.

في المجال السياسي، تستخدم روسيا أيضًا أدوات اقتصادية، كالضغط على هجرة العمالة، لفرض أهدافها السياسية. ولذلك، سارعت دول مثل قيرغيزستان وطاجيكستان للانضمام إلى مشاريع مثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. ومن وجهة نظر هذه الدول، يُمثّل أي عرقلة في استقرار العمالة المهاجرة، تهديدًا خطيرًا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المحلي.

وعلى النقيض من ذلك، تتمتع أوزبكستان بأدنى مستوى من الاعتماد السياسي والاقتصادي على روسيا، حيث أن حجم التحويلات المالية من المهاجرين إلى اقتصادها محدود نسبياً.

وفقاً لبيانات البنك الدولي:

- **في أوزبكستان، تعادل تحويلات المهاجرين حوالي ١٠ % من الناتج المحلي الإجمالي.**
- **في طاجيكستان، وصل هذا الرقم إلى أكثر من الثلث، وفي بعض السنوات وصل إلى ٥٠ % .**
- **في قيرغيزستان، تبلغ حصة هذه الأموال حوالي ٣٠ % من الناتج المحلي الإجمالي.**
- **عدد المهاجرين: يوجد في قيرغيزستان أكثر من مليون مهاجر، وفي أوزبكستان أكثر من ٣ ملايين مهاجر، وفي طاجيكستان أكثر من ١٫٦ مليون مهاجر يعملون في روسيا.**

ثقافيًا، لا تزال منطقة آسيا الوسطى متأثرةً بإرث الإمبراطورية السوفيتية والنفوذ الروسي. وتشير اللغة الروسية، والمشهد الإعلامي، والعلاقات التاريخية، والتصور العام لروسيا كشريك عريق، إلى استمرار هذا النفوذ الثقافي. ويشبه هذا النمط ما هو عليه في أفريقيا، حيث لا يزال تأثير القوى الاستعمارية السابقة ملموسًا في مختلف المجالات، رغم استقلالها.

بالطبع، يختلف مدى هذه التبعية الثقافية من بلد إلى آخر. فالمجتمعات الأصلية في أوزبكستان وطاجيكستان تربطها روابط ثقافية أقل بروسيا، بينما في كازاخستان وقيرغيزستان، تكون هذه الروابط أعمق بكثير.

في المجال العسكري، تتمتع روسيا بحضورٍ قوي في المنطقة. وتنشط القواعد العسكرية الروسية في قيرغيزستان وطاجيكستان، وقد بلغ حضورها العسكري في كازاخستان ذروته.

في غضون ذلك، يتزايد دور الصين أيضًا. ومع ذلك، لا يزال نفوذها اقتصاديًا إلى حد كبير، وتُعتبر، من منظور سياسي وعسكري، لاعبًا إقليميًا ناشئًا. ومع ذلك، مع استمرار الحرب في أوكرانيا وتزايد عدم الاستقرار في المنطقة، من المحتمل أن يتعمق دور الصين في المستقبل القريب.

يجري حاليًا تنفيذ مشروعين جيوسياسيين في منطقة آسيا الوسطى.

أولاً، هناك مبادرة الحزام والطريق الصينية، التي تهدف إلى توسيع البنية التحتية والترابط الاقتصادي، لا سيما من خلال الحزام الاقتصادي لطريق الحرير. مع ذلك، قوبل هذا المشروع بشكوك جدية من الخبراء من حيث جدواه

الاقتصادية. حتى الآن، لم تظهر سوى أدلة قليلة على تحقيق نتائج ملموسة تتناسب مع حجم الاستثمارات الكبيرة في إطار مشاريع الحزام والطريق.

المشروع الثاني يتعلق بنتائج قمة الصين وآسيا الوسطى الأخيرة. فرغم أن القمة اقتصرت حتى الآن على إعلانات التعاون والتعبير عن النوايا المشتركة، ولم تجد بعدُ ترجمة عملية ملموسة، إلا أنها تحمل أهميةً رمزيةً. فقد أظهرت القمة سعي الصين المتزايد للتحول من فاعل اقتصادي بحت، إلى فاعل سياسي في المنطقة.

في المقابل، تتمتع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى بمستوى تأثير وحضور أقل بكثير. فبالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تركز أنشطتهما بشكل رئيسي على الاستثمار في مشاريع الطاقة الكبرى، وخاصةً النفط والغاز في كازاخستان. وتمتلك الشركات الغربية حاليًا حصةً كبيرةً من إنتاج كازاخستان النفطي، إلا أن هذه الأنشطة لا تمثّل سوى رمز للوجود الإقليمي للغرب في آسيا الوسطى. وقد أغلقت الولايات المتحدة، التي كانت تمتلك سابقًا قاعدةً عسكريةً في قيرغيزستان، هذه القاعدة عام ٢٠١٤ نتيجةً للضغوط السياسية الروسية.

يُقيّم مستوى التعاون بين الولايات المتحدة وحكومات المنطقة عمومًا بأنه منخفض. ورغم سعي دول آسيا الوسطى إلى الحفاظ على الولايات المتحدة كقوة موازنة للنفوذين الروسي والصيني، إلا أنها عمليًا لا تحظى بدعم فعال ومستمر. ومن بين هذه الدول، تُعتبر أوزبكستان وحدها شريكًا مستقرًا نسبيًا للولايات المتحدة، وهي مهتمة بالتعاون في مشاريع النقل، بما في ذلك ما يُسمى بالطرق العابرة لأفغانستان.

مع ذلك، تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على علاقاتها مع المنطقة، حتى وإن تصرفت بعض دول آسيا الوسطى على نحوٍ يتعارض مع مصالحها. وتهدف هذه السياسة إلى منع روسيا من احتكار المنطقة. ولذلك، تتجاهل الولايات المتحدة أحيانًا دور دول المنطقة في الالتفاف على العقوبات والمشاركة في آليات غير رسمية لنقل البضائع. من ناحية أخرى، تفقد المنطقة دورها التقليدي كمصدر مهم للطاقة في السوق العالمية، ففي بيئة السوق الجديدة، سيصبح المنتجون ذوو التكلفة العالية أقل جاذبية تنافسية. إضافةً إلى ذلك، كان للحرب في أوكرانيا تأثير سلبي على طرق النقل الإقليمية، وزادت من مخاطر الاستثمار.

تغيير ميزان القوى

بشكل عام، كان للنفوذ المتنامي لروسيا والصين – نظرًا لقربهما الجغرافي وروابطهما الاقتصادية والسياسية القوية — تداعيات ملحوظة على منطقة آسيا الوسطى. ويمكن ملاحظة هذا التأثير في أبعاد مختلفة:

- **زيادة النفوذ السياسي، وخاصةً من خلال منظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من الآليات الإقليمية؛**
- **تعميق الترابط الاقتصادي نتيجةً للاستثمارات والمشاركة المباشرة في الاقتصادات الوطنية للمنطقة؛**
- **السيطرة على طرق النقل وإنشاء التبعيات اللوجستية.**

في هذا السياق، أُقصيت الولايات المتحدة عمليًا من المعادلة الجيوسياسية في المنطقة، وتحول ميزان القوى التقليدي لصالح روسيا والصين. وقد أجبر هذا التطور دول آسيا الوسطى على التعبير عن دعم أكبر لروسيا، سواءً ضمنيًا أو علنيًا.

أسباب هذا الاعتماد سياسية في المقام الأول. ففي السنوات الأخيرة، استخدمت روسيا عدة أدوات للضغط، بما في ذلك التهديد بتقييد فرص العمل للمهاجرين من آسيا الوسطى على الأراضي الروسية، والحصار المتكرر لطرق نقل النفط والبضائع.

تسعى روسيا أيضًا إلى تنفيذ مشاريع تهدف إلى توسيع نفوذها الاقتصادي في المنطقة. تشمل هذه المشاريع استثمارات في بنى تحتية ضخمة كالطرق ومحطات الطاقة الكهرومائية والحرارية والنووية، بالإضافة إلى المشاركة في قطاعات حيوية كاليورانيوم والنفط والمعادن. وفي ظل التحديات الاقتصادية الجسيمة التي تواجهها دول المنطقة، فإنها تتطلع إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك الاستثمارات الروسية. وبالتالي، يتوسع نفوذ روسيا ليس فقط على المستوى السياسي، بل أيضًا في المجال الاقتصادي.

تسعى الصين أيضًا إلى تعزيز مكانتها الاقتصادية في المنطقة. والسؤال الرئيسي هو: هل يمكن لهذه القوة الاقتصادية أن تُترجم إلى نفوذ سياسي مماثل؟ لقد خلقت الحرب في أوكرانيا فراغًا جيوسياسيًا يمكن ملؤه إلى حد ما بحضور صيني أكثر نشاطًا.

في ظل الأزمة العالمية الحالية، تلعب الصين دورًا مزدوجًا. فمن جهة، أصبحت أكبر شريك تجاري لروسيا في ظل العقوبات الغربية، وتستفيد اقتصاديًا من هذا الوضع (تمثّل الصين حوالي ٤٠ % من واردات روسيا و٣٠ % من صادراتها). ولا ترجع هذه الميزة فقط إلى إمكانية شراء المواد الخام الروسية بأسعار أقل، بل أيضًا إلى زيادة صادرات المنتجات الصينية. ومن جهة أخرى، تواجه الصين تحديات مثل تباطؤ النمو الاقتصادي، وتزايد حالة عدم اليقين في البيئة الدولية، وتراجع جاذبية الاستثمار. ومع ذلك، فإن القيادة الصينية، مستغلةً الأزمة، تُعزز مكانتها في المنطقة، وتسعى إلى ملء الفراغ الناجم عن تراجع الولايات المتحدة والضعف الهيكلي للجهات الفاعلة الغربية الأخرى.

تُصبح مبادرة الحزام والطريق إحدى الأدوات الرئيسية للصين لتعزيز مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية في آسيا الوسطى. تهدف هذه المبادرة، التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، إلى إحياء نسخة حديثة من طريق الحرير، وتسعى إلى ربط آسيا بأوروبا وأفريقيا عبر شبكة معقدة من الطرق البرية والبحرية. وتُمثل آسيا الوسطى، بموقعها الجيوستراتيجي ومواردها الطبيعية الوفيرة، حلقة وصل حيوية في هذا المشروع.

تُتيح هذه المبادرة فرصًا قيّمةً لدول آسيا الوسطى لتطوير بنيتها التحتية، وتحسين الترابط الإقليمي، وتعزيز قدراتها الاقتصادية. إلا أن نجاحها النهائي يعتمد على قدرة الحكومات على إدارة التحديات والتهديدات التي تُشكلها التبعية والديون الخارجية والضغوط السياسية.

ومع تنامي نفوذ روسيا والصين في المنطقة، ازدادت أهمية مشاريع البنية التحتية التي تتوافق مع مصالح هاتين القوتين. ومن شأن تطوير طرق النقل في إطار مشاريع مثل ممر الشمال – الجنوب ومبادرة الحزام والطريق، أن يؤدي إلى التكامل الاستراتيجي لدول آسيا الوسطى في الخطط العابرة للحدود.

في البيان الختامي لقمة الصين وآسيا الوسطى في شيآن، أكد الطرفان على ضرورة تعزيز مكانة آسيا الوسطى كأحد أهم محاور النقل عبر أوراسيا. وجاء في البيان:

"تدعو الأطراف إلى تطوير ممرات النقل بين الصين وآسيا الوسطى، وتعزيز النقل المتعدد الوسائط والنقل العابر على طرق الصين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا، والصين وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، والصين وآسيا الوسطى وأوروبا؛ بما في ذلك طريق الصين وكازاخستان وتركمانستان وإيران وطرق عبر بحر قزوين عبر الموانئ البحرية في أكتاو وكوريك وتركمانباشي، فضلاً عن استغلال قدرات النقل في مدينة ترمذ".

تتمتع الصين وروسيا، باعتبارهما قوتين إقليميتين، بالقدرة والإرادة اللازمتين لتعزيز هذه المشاريع، ومن المؤكد أن توسيع البنية الأساسية للاتصالات والنقل في آسيا الوسطى، من شأنه أن يؤدي في الواقع إلى تعزيز مكانتهما في النظام الجيوستراتيجي الإقليمي.

في غضون ذلك، تلعب إيران، بصفتها لاعبًا مستقلًا يتمتع بموقع جغرافي متميز، دورًا فاعلًا في هذه التطورات. فمن جهة، تربط إيران الصين بالشرق الأوسط وأوروبا، ومن جهة أخرى، تُوفر طريقًا بديلًا لمشروع روسيا الطموح بين الشمال والجنوب. يوفّر هذا الممر العابر عبر إيران اتصالًا مباشرًا بين جنوب آسيا وأوروبا، إلا أن عقبات مثل العقوبات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي أبطأت تقدمه.

كما يواجه التعاون في مجال الترانزيت بين إيران والصين في إطار مبادرة الحزام والطريق، تحديات هيكلية وسياسية. ومع ذلك، يتمتع كلا المشروعين بإمكانيات كبيرة لتعزيز الروابط الاقتصادية الإقليمية مع الأسواق العالمية.

في مارس/آذار ٢٠٢١، وقّعت إيران والصين اتفاقية تعاون طويلة الأمد لمدة ٢٥ عامًا، تُحدّد إطارًا استراتيجيًا لتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين. وتشمل الاتفاقية استثمارات محتملة بقيمة ٤٠٠ مليار دولار في قطاعات الطاقة والنقل والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في إيران. وتُعدّ الاتفاقية رمزًا لعزم البلدين على توسيع العلاقات الاستراتيجية وتذليل العقبات الجيوسياسية الناجمة عن العقوبات والضغوط الخارجية.

تداعيات الصراع

في ضوء التطورات الناجمة عن الحرب الأوكرانية، فإن أولى نتائجها على منطقة آسيا الوسطى هي تزايد جهود روسيا لحشد دعم هذه الدول لتصرفاتها. ورغم أن أيًا من دول آسيا الوسطى لم تُبدِ حتى الآن دعمًا صريحًا ومباشرًا لمواقف روسيا

– إذ أن مثل هذه الخطوة ستعني الدخول في عملية محفوفة بالمخاطر وغير مستقرة لتغيير ميزان القوى العالمي – يبدو أن الكرملين يسعى تدريجيًا إلى ضمان نوع من الدعم الضمني لهذا التوجه.

استجابةً لهذه الظروف، تغيّر المشهد السياسي في آسيا الوسطى أيضًا، حيث سعت دولها إلى تنويع علاقاتها الخارجية مع جهات فاعلة عالمية أخرى. وسعت حكومات المنطقة إلى انتهاج سياسة خارجية متعددة الأطراف تتجنب الاعتماد الكامل على أي قوة خارجية – سواء كانت روسيا أو الصين أو الغرب. إلا أن التطورات تشير إلى أن كفة الميزان تميل نحو تعزيز دور روسيا والصين كجهات فاعلة بديلة في المنطقة.

التأثيرات الاقتصادية

في المجال الاقتصادي، كان للحرب عواقب متعددة الجوانب على سوق العمل، وهجرة العمالة، والتجارة الخارجية لدول آسيا الوسطى. وقد انخفضت هجرة العمالة من المنطقة إلى روسيا، رغم استمرارها، إلى حد ما. على سبيل المثال، في النصف الأول من عام ٢٠٢٣، انخفض عدد المهاجرين القانونيين للعمالة في روسيا بنسبة ١٥٪–١٠٪، ليصل إلى حوالي ٢٫١٥ مليون. هذا على الرغم من أن سوق العمل الروسي كان يواجه نقصًا حادًا في العمالة خلال الفترة نفسها، مع تزايد الطلب على وظائف الخدمات والصناعة. ورغم ارتفاع الرواتب في بعض القطاعات، قد يُعزى تراجع جاذبية روسيا للمهاجرين إلى المخاوف بشأن التعبئة العسكرية وعدم الاستقرار الاقتصادي.

من المرجح أيضًا أن يعكس انخفاض إصدار جوازات السفر الروسية للمهاجرين الأجانب في عام ٢٠٢٣، قلقًا عامًا بشأن مستقبل البلاد السياسي والأمني. ومع ذلك، يعتقد الخبراء أنه طالما ظل الطلب على العمالة والقدرة على دفع الأجور في روسيا قائمًا، فلن يتغير وضع هجرة العمالة من آسيا الوسطى جذريًا.

بالإضافة إلى الهجرة، كان للحرب آثارٌ كبيرة على التجارة الإقليمية وسلاسل التوريد. وكان انقطاع تدفقات التصدير والاستيراد، وارتفاع تكاليف النقل، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، من بين التحديات الرئيسية التي واجهتها دول آسيا الوسطى. كما أثّر انخفاض قيمة الروبل الروسي على دخل العديد من الأسر التي تعتمد على تحويلات العمال المهاجرين.

إعادة التصدير والعقوبات

من الظواهر الملحوظة منذ الحرب، ازدياد إعادة تصدير البضائع من دول آسيا الوسطى إلى روسيا. وُجهت اتهامات لهذه الدول بالمساعدة في التحايل على العقوبات الدولية من خلال استيراد البضائع الغربية ونقلها إلى روسيا. هذه العملية، مع أنها وفّرت مزايا اقتصادية لبعض الأطراف الإقليمية، صعّبت على الحكومات الغربية مراقبة العقوبات وتطبيقها.

الخاتمة

بشكل عام، على الرغم من التحديات الجيوسياسية والاقتصادية التي فرضتها الحرب الأوكرانية على دول آسيا الوسطى، إلا أنها أتاحت أيضًا فرصًا لإعادة تحديد دورها الإقليمي في التجارة العالمية، وطرق النقل، وألعاب القوى. وقد وضع الاعتماد الاقتصادي القوي لهذه الدول على روسيا هذه الدول في موقف هش، ولكنه في الوقت نفسه، وفّر أساسًا لتطوير التعاون الاقتصادي مع الصين وإيران وتركيا والغرب. وقد يؤثر استمرار الحرب أو تصعيدها على توجهات السياسة الخارجية والاقتصادية لهذه الدول على المدى الطويل.

في المستقبل القريب، سوف تتأثر منطقة آسيا الوسطى بالاتجاهات التالية:

١. النفوذ المتزايد لروسيا والصين

سيزداد نفوذ روسيا في المجالين السياسي والاقتصادي، بينما سيتنامى نفوذ الصين بشكل رئيسي في المجال الاقتصادي. ومن المتوقع أن يكون للبلدين حضور أوسع في القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد والبنية التحتية في المنطقة.

٢. التقارب التدريجي في المواقف السياسية لدول المنطقة مع روسيا

سيكون هذا الاتجاه نتيجةً للنفوذ الاقتصادي المتزايد لروسيا، وجهودها لتوسيع نفوذها السياسي.

٣. الصين كبديل جزئي للولايات المتحدة

يمكن النظر إلى الصين باعتبارها "ضامناً بديلاً" للمنطقة؛ فهي دولة تربطها علاقات تحالفية بحكم الأمر الواقع مع روسيا، وفي الوقت نفسه تتمتع بقدرة اقتصادية عالية.

المصادر

١. سوق الحرب والعمل: انخفاض في عدد المهاجرين العاملين بشكل قانوني في روسيا في النصف الأول من عام ٢٠٢٣.

٢. اقتصاد آسيا الوسطى: نظرة جديدة

٣. تحليل اقتصاد آسيا الوسطى على موقع BRIF كازاخستان

٤. النمو الاقتصادي لدول آسيا الوسطى على الرغم من الحرب في أوكرانيا

٥. مشاكل روسيا في آسيا الوسطى بسبب الحرب الأوكرانية (المصدر: بلومبرج)

٦. مساعدة بنك التنمية الآسيوي لدول وسط وغرب آسيا للتعامل مع التداعيات الاقتصادية للغزو الروسي لأوكرانيا

٧. تداعيات الحرب الأوكرانية على آسيا الوسطى (المصدر: CABAR.asia)